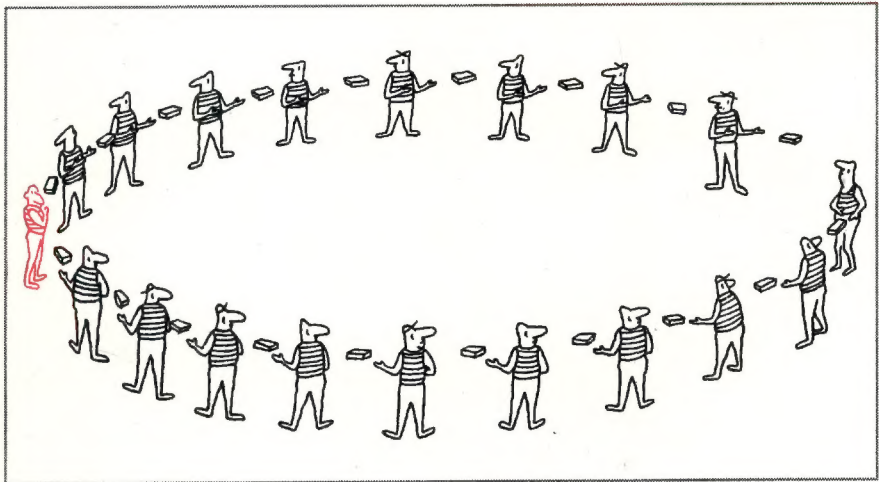


دلال البزري

غرامشي في الديوانية

٢

محلّ المجتمع المدينّ من الأعراب



دار الجديد

دلال البزري

غرامشي في الديوانية

في

محل "المجتمع المدين" من الأعراب

© دار الجديد، الطبعة الأولى ١٩٩٤.

تنفيذ وتوزيع شركة دار الجديد ش. م. م □ ص. ب. ١١/٥٣٣٢ بيروت - لبنان □ هاتف، ٣٤٣٧٥٢ □ نضد
النص، سناء وحنان سلامي □ ضبطه على أصوله، محمود عساف □ انشاء كتاباً، علي حمدان □ ألف
الغلاف، عمر حرقوص □ خط خطوطه، علي عاضي.

مجتمع طول البقاء على سبيل التقديم

ينعقد إجماع على تعيين السبعينات تاريخاً لتبني الديمقراطية
إيديولوجية للإنقاذ العربي. في تلك الأثناء أطل أنطونيو غرامشي مُعزياً
بهزيمة ١٩٦٧ وباعثاً آمال نهوض. وإذا تضمّنت نصوصه جملة من
المفاهيم المُجدّدة، على رأسها المجتمع المدني، فإنّ معظم التّاجين
من تحت أنقاض المشروع القوميّ آهتدوا، وفي أوقات متباعدة، إلى
هذا المفهوم فاستعانوا به إطاراً عربياً يُسهّل تنظيراتهم المتعثّرة. وشيئاً
فشيئاً لازمت «الديمقراطية» «المجتمع المدني» بحيث أصبحنا لننظر
واحد يبحث عمّا يمكن عمله للخلاص من الآفات العربية الكبرى.

وعلى الرّغم من أن بعض الماركسيّين العرب «المُشاقّين» حاولوا
الجمع بين الإرث الغرامشيّ وما يبدو لهم أنّه المعطى العربيّ، فإنّهم
لم يظفروا بإبداع نظريّ، ولا حتى بتماسك منهجيّ، يُنقذ غرامشي
ومجتمعه المدنيّ من «سوء الاستعمال» واضطرابه. ولقد زاد الطين بلّة
تسلّل دخلاء إلى الإخوانيّة الغرامشيّة لم يُعرف على وجه التّحقيق هل
يرتقون نسباً إلى توماس هوبس أو جون لوك، كارل ماركس أو
فريدريك هيغل... كذلك، لم يعد من سبيل إلى تعريب «أصيل» هذا
المفهوم من «الدّخيل» عليه: هل المقصود بـ «المجتمع المدني»
مجتمع حرّيّة السّوق أو مجتمع سوق الحرّيّات؟

فالروحية الإنقاذية التي أملت على المثقفين العرب التزاحم على هذا المفهوم، من استعجال الحلّ أو صياغة المهمّات المطلوبة أو مجرد تصوّر مساره، أفضت إلى تسفيهه. والحقّ أنّه ليس هناك ما يُدهش في ما آل إليه هذا المفهوم من تسفيه، عندما نرى كيف أندفعت التيارات السياسيّة جمعاء من ليبراليّة إلى قوميّة، (وحتّى بعض الإسلاميّة مؤخّراً)، إلى مصادرته لحساب تعبّتها السياسيّة أو النظريّة؛ علماً أنّ هذه التّعبد لا تُلبّي غالباً سوى طلب وهميّ من صنع خيال مُثَقَّفٍ مُلتزم الانتصار لأحد هذه التيارات، وكاتبة هذه السطور ليست بالغريبة عن أورشليم، لذا فهي لا تُبريء نفسها، في أيّ حال، ممّا تأخذه على الآخرين.

*

- ما هي التعريفات التي أولتها الأدبيّات السياسيّة - السوسيولوجيّة العربيّة لمفهوم المجتمع المدنيّ؟
- هل مارس المثقّفون العرب، من شتى مشاربهم، إسقاطات سياسيّة على هذا المفهوم؟
- إلى أيّ حدّ ترافقت هذه الإسقاطات مع ثنائيات ذهنيّة ومع مجموعة من المُسبقات الفكرية، تتحمّل مسؤوليّة تمويه الإسقاط وتشويش التعريف؟
- تلك هي التساؤلات التي تطرحها قراءة هذه الأدبيّات والتي نحاول - في الصفحات التالية - الإجابة عنها، بالإحالة إلى أبرز ما صدر في العقد الأخير من أدبيّات «عربيّة» تُعنى بـ «المجتمع المدني».

حروب «المجتمع المدني» الآتية

١. التعريف على قلق

١. المرادفات الممكنة

تَطَوَّرَ مفهوم المجتمع المدني في موطنه، الغرب، بسبب التغيرات التي رافقها عن قرب، فلم يستقرَّ على معنى واحد، بل حمل ويحمل الآن معاني مختلفة. أمّا في الأدبيات السياسية العربية، فلا يبدو أنّ تعدّد المعاني هذا محلّ أو مناسبة ولو لسؤال عن سيرة هذا المفهوم وسبل تعاطيه. فأصحاب «المجتمع المدني» العرب يتجاوزون هذه الصعوبة بالضرب صفحاً عن التدقيق في تعقيداته، وفي ما يتضمّنه تباين المعاني من تفاصيل تختلف باختلاف المعطى السياسي أو الاجتماعي. من هنا غلب على تعريفهم «المجتمع المدني» طابع الكلمات المتقاطعة. وحسبك أن تكون قارئاً متأثراً، قليل الانشغالات، سيّد وقتك، لتلعب اللعبة وتكتشف كم يسهل استبدال «المجتمع المدني» بمرادفات أيسر وأشهر.

من هذه المرادفات، تبعاً للتصّ المعنوي: المواطنون، الشارع، الشعب، الجماعات (طوائف، إثنيات، وقبائل)، المؤسسات الحديثة، ثم المنظمات الشعبية واجهة التيارات السياسية (ذات الطابع الرسمي أو شبه الرسمي أو المعارض)، وأخيراً المنظمات الأهلية - وهذه بدورها قد تضمّ هيئات تقليدية صِرْفاً أو أخرى متشابكة، عمداً أو بغير حساب، مع ما دُرِج على تسميته مؤخراً بـ «المنظمات غير الحكومية» (Organisation non Gouvernementale - ONG).

١ - صادر يونس، بناء للجمال العربي - مؤسسات العلم والعمل، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٩١، ص ١٧٥ - ١٢٨

ولا تخلو تسمية هذه الأخيرة (ONG) من مفارقة ناجمة أيضاً عن سوء تعريف: فهذه المنظمات «غير الحكومية» لا تتأسس ولا تنمو ولا تستمرّ في بلاد العرب إلاّ تحت مظلة الحكومات التي وضعت قيوداً على تكوينها...

ب - في الوجود واللاوجود وملابستهما

وإلى غياب التعريف بـ «المجتمع المدني»، ثمة ارتباطك يتعلق بوجوده أصلاً؛ فالتّصوُّص جميعها في حيرة تتراوح بين تأكيد هذا الوجود ونفيه؛ حتّى إن أحدهم، على سبيل المثال، لا يتحرّج من التأكيد مثلاً، أنّه:

«في بلدان كسوريا والعراق ومصر تجد مجتمعات مدنيّة قديمة العهد تضبطها أنماط من العلاقات تعكس إلى حدّ بعيد أنماط الإنتاج القائمة».

مضيفاً في موضع آخر:

«إنّ المجتمعات العربيّة تتراوح بين أنماط إنتاج تقليدية حطّمتها التخلّف الرأسمالي، وأنماط إنتاج بديلة لا تعكس علاقات رأسمالية متعدّدة ولا تتيح بالتالي قيام مؤسسات ثابتة تسمح للمجتمع المدنيّ باداء دوره وتؤمّن الحصانة للإنسان»^(١).

طبعاً، لو استبق الكاتب السؤال، فوضّح المعاني المختلفة لمفهوم المجتمع المدنيّ تبعاً للعهود المتعاقبة، لآستغنى عن مشقّة إثبات الوجود أو نفيه. أمّا وقد أكّد على الوجود التاريخي للمجتمع المدنيّ في بلدان المشرق، ثمّ تابع بأنّ الشّلل العربيّ، بين الحداثة والتّقليد، لم يسمح بقيام مؤسسات مجتمع مدنيّ، فهذا ما يُفضي إلى جملة من الاحتمالات:

- فإما أنّ «المجتمع المدنيّ» وُجِدَ حقّاً في بلدان المشرق، فلم يتناقض وجوده مع المجتمع التقليديّ؛

- وإما أنّ «المؤسسات الثابتة» هي غير «المجتمع المدنيّ»؛

٢ - المصدر نفسه، ص ص. ١٣٧ - ١٣٩.
- وإما أنّ «المجتمع المدني» يحتاج إلى الخلاص من
البنى التقليديّة ليمضي قُدّماً.

والمشكلة في هذه الاحتمالات أنّ كلّ واحد منها يُلغي الآخر ويدفع
بالقارئ إلى أحد اثنين لا ثالث لهما: «المجتمع المدني» موجود، «المجتمع
المدني» غير موجود.

في مكان آخر يتابع الكاتب نفسه:

«المجتمع المدني (في البلدان الخليجيّة) خاضع لشكل العلاقات القبليّة
القائمة، والنمو الاقتصاديّ يركّز على التوزيع قبل الإنتاج».

مضيفاً في صفحة أخرى:

«يشترك النموذجان (القبليّ والعسكريّ) بعزل المجتمع المدني عن
المشاركة الفعلية في اتخاذ القرارات في الحقول الاقتصادية والسياسية
والاجتماعية»^(٢).

وإذا أُضيء على هذه المعايير «الخليجية» بما سبق ولاحظه الكاتب من صعوبة
تحقيق «مجتمع مدني» في ظلّ انحسار المجتمعات العربيّة بين التقليد
والتحديث، يدخل التحليل، مرّة أخرى، ممراً ضيقاً تأخذ فيه الاحتمالات
بخناق بعضها البعض وبخناق المفهوم نفسه:

- فإما أنّ «المجتمع المدني» تكوّن على أرضية العلاقات القبليّة؛

- وإما أنّه، بصرف النظر عن مقومات هذا التكوين، نشأ بمعزل عن القرارات
العفوية التي تُملئها العلاقات القبليّة. وفي هذه الحالة يُطرح السؤال عن الوظيفة
التي تبرّر وجوده، أعني المجتمع المدني؛

- وإما أنّه، ببساطة، عاجز عن التكوّن للاعتبارين الآنفين؛ وفي هذه الحالة
تأكيد على عدم الحاجة أصلاً للوجود من طريق التأكيد على الوجود. وهذا وجه
من العبثية لا تلقاه إلّا في يوميات فرسان البطولات الوهميّة...

٣ - غسان سلامة، للمجتمع

والدولة في الشرق العربي،

مركز دراسات الوحدة العربية،

ببيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧،

ص ٩٣ - ١٤٢.

٤ - المصدر نفسه، ص ١٩٩.

يصف كاتب آخر عراق الخمسينات كما يلي:

«في ظلّ نظام كالنظام العراقي القائم منذ

١٩٥٨، فإنّ إقصاء المحكومين عن الحكم

عموميّ؛ فالأكراد مقصّيون وفئات واسعة من

السنة كذلك، ناهيك عن الشيعة. والمسألة

الأساسيّة قد تكون في سيطرة مجموعة ضيّقة تربطها عصبية محلّية أو

طائفية أو قبلية على جهاز الدولة، وإقصاء المجتمع المدنيّ عنه».

ثمّ يتابع مطالعته متوقفاً عند لبنان فيرى أنّه:

«في ظلّ مجتمع مدنيّ مندمج حقيقة، كان النظام اللبناني، على

طائفيته، أحسنّ تمثيلاً من أيّ نظام آخر، في المرحلة الليبرالية من

عمر المنطقة، لتنوّع المجتمع المدنيّ»^(٣).

يفهم من الاستشهاد الأوّل، الخاص بالعراق، أنّ هناك صلة ما، غامضة،

قامت بين المذاهب والإثنيات العراقية في الخمسينات وبين «المجتمع المدنيّ».

أمّا في الاستشهاد الثاني، الخاص بلبنان، فتضفي عبارة «تنوّع المجتمع المدنيّ»

شيئاً من الترادف بين الطوائف اللبنانيّة أثناء المرحلة «الليبرالية» وبين «المجتمع

المدنيّ». هكذا يتمّ التحقّق، وإن على نحو ضبابيّ بعض الشيء، من موقع

«المجتمع المدنيّ»، أعني، محلّه من الاعراب، إذا جازت العبارة، في صلب

وسياق البنى التقليديّة الطائفية والمذهبية.

أمّا بخصوص أعداء هذا «المجتمع المدنيّ»، فيتلمّسهم الكاتب من وصفه

لمحاولات الدّولة السّيطرة عليه بواسطة أدوات الحداثة:

«فكّل السلطات المتعاقبة، بما فيها السلطات الحاليّة، إبقّت على جزء

من خارجيّتها بالنسبة إلى الكتلة الأكبر من المجتمع المدنيّ الذي حاولت

السيطرة عليه وتفكيكه وإعادة تركيبه بواسطة أدوات الحداثة»^(٤).

على ضوء هذا الوصف الغامض وما يُتيحُه من «تعيين» لأعداء «المجتمع

المدنيّ» يصبح مُلحاً التّطوّق إلى مسائل عالقة:

- فإذا صَحَّ أَنَّ البنى التَّقليديَّةَ هي قوام المجتمع المدنيّ في المشرق العربيّ، فكيف يمكن لعصبية من هذا القبيل (إثنية أو طائفية) أن تشكّل أدوات تحديثية تسيطر بموجبها على المجتمع المدنيّ؟

- ثمّ كيف يمكن الاستفادة من مفهوم المجتمع المدنيّ عندما يجري على طوائف وإثنيات محكومة (حالة العراق)، ولا يجري على طوائف تكون واحدة منها، أو بعض المتحالف معها، هي الحاكمة (حالة لبنان)؟

- وأخيراً، ما هو الفرق عندهما بين ما يصفه الكاتب بـ «المجتمع المدنيّ المندمج»، و «المجتمع المدنيّ المتنوّع»؟ ألا يفترض هذا التمييز القاطع قياساً غير «تقليديّ» تجده، مثلاً، في مفاهيم المواطنة والمؤسسات ودولة القانون؟ أم أنّ هذه المفاهيم غير صالحة، إلّا جزئياً، كما هو حال «المجتمع المدنيّ»، بسبب غياب تعريفها وسوء استخدامها والترجح بين وجودها وعدمه؟

في مكان آخر، المغرب العربيّ، وتونس تحديداً، يعزو أحد الكتاب غياب الحريّات إلى:

«غياب المجتمع المدنيّ وضخامة المجتمع السياسيّ (...) وضعف الوعي النقديّ وانجذاب المثقّف نحو السلطة».

لكنّه في صفحة أخرى يولي الدّولة مسؤوليّة بناء المجتمع المدنيّ:

«لا يمكن الاعتقاد بأنّ بروز المجتمع المدنيّ في تونس المستقلّة كان عملية عفويّة وفجائيّة، لأنّ ملامح المجتمع الجديد تمّ نحتها بفضل سياسة التّعليم المنتهجة منذ ١٩٥٨، والضيورة الدّولانية المنجزة عن الأفاق العشرية، إضافة لعملية الرّسملة التي عرفتها تونس خلال السّبعينات».

متابعاً أنّ «المجتمع المدنيّ واقع ملموس على الرغم من هشاشته» لينسحب كلّ هذا التشوُّش على ما يخلص إليه الكاتب من أزمار تخصّ المثقّفين، فيقول:

«إنّ مازق المثقفين التونسيين الجدد مرتبط
بأزمة الحضارة، غياب أو ضعف المجتمع
المدني»^(٥).

... ليبقى السؤال نفسه معلقاً: غائب، ضعيف،

موجود؟

فتأتي الإجابات المرتبكة: بعضها ينفي ضمناً وجوده
مرفقاً تحشيره على ذلك ببعض الأسباب من قبيل أنّه
يجب أن يكون «عربيّاً وجديداً»^(٦)، أو «غير رسمي»^(٧)،
وأن لا يكون كاذباً بل مجتمعاً مدنيّاً «بالمعنى المعروف
للكلمة»^(٨)، أو «صحيحاً إن أراد تعددية حقيقية»^(٩)،
وآخر يعلن صراحةً غيابيه، داعياً إلى ضرورة بنائه في
العالم العربيّ على نحو يتيح إدانة المناحي السياسيّة التي
«تكرّس آليّة كبح تكوّن المجتمع المدني»^(١٠).

إنّ التناقضات بين كاتب وآخر لا تكاد تُحصى، وهي
تناقضات يُسلّم بعضهم أمره إليها، ممّا يُسهّل عليها
الدّخول في نقاش من النوع التقريبيّ، الكمّيّ، الرّاضي بما

توفّر من وعي من مثل أن:

«لا مشروع نهضة تحديثيّة دون مجتمع مدنيّ مؤهل، مجتمع حز
ديمقراطي ولو جزئياً»^(١١)،

أو أنّ:

«المجتمع المدنيّ ليس قائماً وإن وُجدت بعض مظاهره»^(١٢).

كلّ هذا لا يُعين بالطّبع على تصوّر المجتمع المدنيّ ولا على رسم حدود
واضحة لسماته وآليّته اللاحقة، أللهم تلك التعريفات ذات المنحى الاستثنائي
والتي يتبناها، عادةً، المشتغلون بالسياسة - أو يعتقدون أنفسهم كذلك. وهذه

٥ - محمد كرو، «الثقّفون
والمجتمع المدنيّ في تونس»، في
الثقافة والثقّف في الوطن
العربي، مركز الدراسات
العربية، بيروت، الطبعة الأولى،
١٩٩٢، ص ١٠٢ - ٢٤٤.
٣٤٩.

٦ - المجتمع المدنيّ في الوطن
العربي ودوره في تحقيق
الديمقراطية، أعمال
ومناقشات ندوة عقدت بمركز
دراسات الوحدة العربية،
بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٢
ص ٣٩٠. (الاسماء المشتركة في
النقاشات كثيرة، لذا، فلن أنكر
إلا الصفحات).

٧ - للصدر نفسه، ص ٢٤٤.
٨ - للصدر نفسه، ص ٢٧٥.
٩ - للصدر نفسه، ص ٥٦١.
١٠ - للصدر نفسه، ص ٣١٣.
١١ - للصدر نفسه، ص ١٥٣.
١٢ - للصدر نفسه، ص ٥٣٣.

١٣ - علي الدين هلال،
«مفاهيم الديمقراطية في الفكر
السياسي الحديث»، في **لزمة
الديمقراطية في الوطن
العربي**، مركز دراسات الوحدة
العربية، بيروت، الطبعة الأولى،
١٩٨٤، ص: ٤٩.

١٤ - سعد الدين إبراهيم،
**مستقبل المجتمع والدولة في
الوطن العربي**، منتدى الفكر
العربي، الطبعة الثانية، ١٩٨٨،
ص: ٣٩٤.

التعريفات تشمل عادة الأحزاب والتّقابات والرّوابط
وحركات الشّباب والمرأة... إلخ. إلّا أنّ المشكلة الأولى
مع هذا التعريف «الاستنسابي» هي أنّ مُعتمديه لم
يتحقّقوا من تلازم قيام هذا «المجتمع المدني» وهذه
«المؤسّسات الديمقراطيّة» الّتي شملها تعريفهم أو من
تراخيه عنها. وينجم من عدم التّحقّق هذا، مهمّة غاية
في الإشكال، مفادها ضرورة الإجابة عن التّالي: «كيف
يمكن أن نربط بين المؤسّسات الديمقراطيّة المنشودة
والمجتمع المدني؟»^(١٣) ماذا؟ أين «المجتمع المدني»
إذا؟ خارج «المؤسّسات الديمقراطيّة»؟ من أين يبدأ؟ أين تنتهي حدوده؟... إلخ.

أمّا المشكلة الثّانية والأهمّ، فتتعلّق بالموقع المفترض أن يحتلّه «المجتمع
المدني» وبوظيفته:

- فتارةً هو في تحالف مع الدّولة ضدّ «البروليتاريا الهلاميّة»:

«من شأن تكاثر ونموّ منظّمات المجتمع المدنيّ، أنّ معظم التّكوينات
الاجتماعية الرّئيسيّة تستطيع التّعبير عن مصالحها (...) بوسائل
مؤسّسية أكثر جدوى وفعالية. وما دام ذلك مستمرّاً، فإنّ هذه
التّكوينات ستكون، مثلها مثل الدّولة، بمثابة كابح لجماع البروليتاريا
الهلاميّة. فالدّولة والمجتمع المدنيّ ستكون لهما مصلحة مشتركة في
حماية الاستقرار الداخليّ. لذلك سيقبل الإغراء في هذه الحالة امام عناصر
الطبّقة الوسطى في استغلال هذه البروليتاريا الهلاميّة بالشّكل
الغوغائيّ»^(١٤).

- وتارةً أخرى، المجتمع المدنيّ هو الوسيط بين الدّولة والمجتمع:

«يُقصد، اتّفاقاً، بالمجتمع المدنيّ كلّ التنظيمات والهيئات الوسيطة بين
الدّولة والمجتمع. وهذه الهيئات الّتي تحمي الأفراد من عسف السّلطة،
باعتبار أنّ لدى كلّ سلطة، مهما كانت ديمقراطيّة، ميلاً طبيعياً إلى

١٥ - المصدر نفسه ص. ٣٩٢.

١٦ - علي الدين هلال،

«الديمقراطية وموم الإنسان

العربي المعاصر»، في

الديمقراطية وحقوق

الإنسان في الوطن العربي.

مركز دراسات الوحدة العربية،

الطبعة الثانية ١٩٨٦، ص. ٧.

١٧ - المجتمع المدني في الوطن

العربي، ...، ص. ٣٦٥.

١٨ - المصدر نفسه، ص. ٦٦٦.

١٩ - المصدر نفسه، ص. ٣٧١.

٢٠ - المصدر نفسه، ص. ٣٢٨.

النشاط في استعمال السلطات»^(١٥).

وسوف يشتدّ تصوّر المجتمع المدنيّ غموضاً كلّما
تمّ التطرّق إلى الوظيفة الممكن إيلّاؤها إليه.

٢ - التبشير الديمقراطيّ

أشرت أعلاه إلى البدائل الفكرية التي استحوذت على
إيمان أصحاب المشروع القومي أفراداً وجماعات، وإلى
أنّ هذه البدائل كانت ديمقراطية بالأساس، عندما لم
تكن صريحة الانتساب إلى الإسلام، أي أنّ الديمقراطية
أصطفت مصفّ العقيدة السابقة وعملت كالمفتاح لكلّ
الحلول، بل لكلّ التّأويلات التاريخيّة.

يقول أحدهم:

«ليس من المبالغة القول بأنّ تاريخ البشريّة هو تاريخ النّضال من أجل
الديمقراطية، أي من أجل الحرّيّة والمساواة والمشاركة»^(١٦).

هكذا تستحيل الديمقراطية عرساً تنشد أغنياته كلّما دعت المناسبة على غرار
عددٍ لا بأس به من المسرحيّات العربيّة الذّائعة في غير نظام استبدادي، حيث
المحور والمفصل هما الحرّيّة: يتكرّر اسمها المقدّس بلا هوادة ويتسامى، ولكن
أنظر إلى مضمون هذه المسرحيّة: هل مارست حرّيّتها في النصّ؟ هل قلبت
المقاييس التي أرساها المستبدّ قاعدة؟ هل «خانتها»، ولو صامتة، فلجأت إلى
استدلال آخر، أو إلى سلوكٍ مساريّ مُمانع حقّاً؟ تلك هي بالضبط حالة
«المجتمع المدنيّ» ومحلّه من الحرّيّة.

فالمجتمع المدنيّ «طوبى جديدة ينبغي تحقيقها»^(١٧) بل هو «دعوة يُبشّر
بها»^(١٨) مبنية على عقيدة تُعتق، لذا يجب حلّ مشكلة «عدم الإيمان بها»^(١٩).
ذلك أنّ المجتمع المدنيّ هو مقولة «التّحيّز إلى الديمقراطية»^(٢٠) لأنّ «المجتمع

٢١ - المصدر نفسه، ص، ١٣. المدني الحق هو القنطرة المتينة والنهج العريض الموصل إلى الديمقراطية» (٢١).

٢٢ - المصدر نفسه، ص، ٦٠.

٢٣ - المصدر نفسه، ص، ٥٢٠.

٢٤ - المصدر نفسه، ص، ٥٣٣.

٢٥ - المصدر نفسه، ص، ٦٥١.

٢٦ - المصدر نفسه، ص، ٣١١.

وإن شئت المزيد فهالك، مثلاً، أن:

«الصلة بين الديمقراطية ومؤسسات المجتمع

المدني هي صلة جدلية متبادلة التأثير

والتأثير» (٢٣).

ومن الطبيعي في ظل هذه التفحة التبشيرية أن توكل إلى «المجتمع المدني» وظائف متدرجة تدرج أصحاب الدعوة من السلطة ومكانهم منها: تبدأ هذه الوظيفة بالحراسة:

«المجتمع المدني الذي يحرس ويراقب هذه المنجزات (الشموية) لأن

الجماهير غير المنظمة والمسيسة تتنازل دون وعي عن حقوقها

ومكتسباتها» (٢٣).

ثم تنتقل إلى التناوب البرلماني الذي هو:

«تعبير معين بوسائل محددة عن دور الإرادة الشعبية في اتخاذ القرار

السياسي، بما في ذلك انتخاب السلطة الحاكمة، والرقابة على التنفيذ،

والمحاسبة في الأداء والنتائج» (٢٤).

لتقترب من المناشدة فالدعوة إلى «الحد من سلطة الدولة العربية في مواجهة مواطنيها» (٢٥) (اتحاد المحامين العرب والمنظمة العربية لحقوق الإنسان بصفتها مجتمعاً مدنياً).

- لتعود فتتضح هذه الوظيفة لدى استبدال «المجتمع المدني» بمفهوم الأمة:

«ومعنى الأمة يجب أن يركز بالأذهان، ومنطق الشفينة يجب أن

يسود (...) علينا، عندما نعلم، أن نعلم الحلم الصحيح» (٢٦).

- بل لتقوم مقام الثورة:

« على المجتمع المدني أن يكون مستعداً لهذه الثورة في إغراق السلطة

٢٧ - المصدر نفسه، ص ٣١٧. بإزالتها من مواقعها، وعلى المجتمع المدني أن يضع في اعتباره أن السلطة تملك من وسائل إجهاض أي ثورة شعبية أضعاف ما كان منها من قبل»^(٢٧).

بين «الحراسة» و «الثورة» أبثلي «المجتمع المدني» بجملة من الوظائف المتباينة غير المضبوطة بضابط. وبعد هذا، وكما درج مع مفاهيم مماثلة، مطلوب منه عدم الإخفاق... تحت طائلة الإقصاء إلى غير رجعة.

٣ - الإسقاطات الإيديولوجية - السياسية

لا مبالغة في القول بأنّ الوظيفتين الأخيرتين الموكّلت بهما المجتمع المدني، (الأمة والثورة)، تصدران عن تصوّرين مُتباينين: الأوّل إسلامي والثاني أقرب إلى اللّينيني. فمفهوم المجتمع المدني أشبه بـ «صندوق الفرجة» الشعبي، الذي بوسعك أن ترى بداخله كلّ ما ترغب في مشاهدته. أمّا الفرق الوحيد بينه وبين الصندوق المذكور فإنّ مُتفقّديه تعوزهم عيون البراءة والدهشة والصفاء التي تنوق إلى التجوم والأفلاك والأميرات. فالمثقف البالغ رشده منذ دهر، القابع في مربطه الإيديولوجي مطمئناً، الضارب عرض الحائط بأدوات الكيل والوزن الفكرية والتاريخية، يفرغ في المفهوم - الصندوق تعثراته النظرية والسياسية ويلوّنه بما يستحليه من ألوان ولا ضمير يُقرّغ ولا نفس تأمّر بالشك.

إلا أنّ هذا الإسقاط لا يُقتصر على الإسلامي أو اللّينيني بل يمتدّ إلى التّحديثي والقوميّ والنّهضويّ والتّاصريّ والإسلاميّ المستقلّ... بل تجد له مُتغيّراً في الجغرافيا (الخليجية خصوصاً). لذا يمكن توزيع الإسقاط على أربعة خطوط رئيسية، دون إغفال التناقضات الممكن رصدّها عند صاحب الدّعوة الواحدة: ذلك أنّ رؤية الكاتب إلى «المجتمع المدني» هي العنصر الحاسم في تحديد «التيار» الذي ينتمي إليه، علماً أنّه قد لا يكون منتمياً إليه في أماكن أخرى من الكتابة.

٢٨ - للمصدر نفسه، ص ٥٠٧. من جهة أخرى، فإنَّ الإسقاط الذي يحدّد هذه

٢٩ - للمصدر نفسه، ص ٥١٤. الرّؤية إلى «المجتمع المدني» لا يأتي بالضرورة في

سياق واحد: فتارةً هو إسقاط على التعريف، وتارةً أخرى على الوظيفة، وبينهما فروقات طفيفة لا تكفي لإنشاء مقولة ثالثة. كذلك فإن المحاور الرئيسية هي:

أ - المحور اللّينيني - التّحديثي - النهضوي

- يسترشد اللّينيني بـ :

«تعريف وقواعد تحدّد النموذج المثالي للحزب المنشود، الذي يمكن ان

يكون عنصراً فعالاً في المجتمع المدني، أي يمكن ان يوسع المشاركة

الشّعبية، ويحدّ من احتكار النّخب التّقليدية والحديثة للسلطة»^(٢٨).

أما النموذج القائم لهذا التعريف، فهو أحزاب مصر الوطنيّة في بداية القرن، وعلى رأسها الوفد. لكن هذا النموذج لم ينجح في تقوية المجتمع المدني بسبب «ضعفه التّنظيمي وعموميّة برامجه»^(٢٩).

لا يخلو الإسقاط اللّينيني على المجتمع المدني من بعض الإرهاصات «التّحديثيّة» الموزّعة هنا وهناك: لكنّ الجوهر المحرّك لرؤية «المجتمع المدني» المنشود، وظائفه والعوائق التي تحول دونه، تدور جميعاً حول مركز هو «الحزب الطّليعي». وعند صاحب هذا الإسقاط أنّ كافّة التّجارب السّابقة قد بيّنت أنّ الحزب لا يحتاج لتحقيق غرضه، من مجتمع مدنيّ وسواه، إلّا إلى التّفصيل البرامجيّ والتّعزيز التّنظيميّ الدّاخليّ.

- أما التّحديثيّ فله موقفٌ نهائيّ من «الموروث»، بصفته جزءاً من العوائق التي تعترض بناء المجتمع المدنيّ. وما يبرّر الحاجة للقطيعة هذه، بل ما يجعلها ممكنة عنده أنّ المجتمعات العربيّة تجاوزت خصوصيّتها وأضحّت كونيّة، داخلة في الزّمن الحاضر:

«ليس هناك خصوصيّات غير متعدّية في قطاعات الفكر العربيّ لأنّ بُنانا

الفكرية والإيديولوجية هي جزء من بنى فكرية وإيديولوجية عالمية أصبحت في داخلنا»^(٣٠)
بدليل «أنماط التنظيم الثقافي وأنماط الزي
الغالبية والنظم التربوية والقانونية»^(٣١).

٣٠ - المصدر نفسه، ص: ٣١٣.
٣١ - المصدر نفسه، ص: ٣١٤.
٣٢ - المصدر نفسه، ص: ٣١٥.
٣٣ - المصدر نفسه، ص: ١٦١.
٣٤ - المصدر نفسه، ص: ١٦٨.

يرى التحديثي في الدولة صانعة للحدثة، لما يفترض وقوعه تحت حدّ هذه الحدثة من مجتمع مدني وبالتالي بناء للديمقراطية. فتراه يدعو إلى موازرتها في مهمتها الشاقة في وجه التقليدي من بنى وتيارات سياسية لا تنتمي للمجتمع المدني. وهو لهذا الغرض لا يتوانى عن الدعوة إلى التعاون مع هذه الدولة. فالمجتمع المدني عنده «يتقاسم مع الدولة الشعار نفسه: من أجل إعادة البناء»^(٣٢).

من البديهي، مع هذه الدعوة، أنّ المجتمع لدى التحديثي شيء، والمجتمع المدني شيء آخر: الأول كتلة هلامية من «الغوغاء التقليدي»، والثاني أنظام ضمن «مؤسسات» تحت رعاية السلطة الرائدة.

- هذا في حين لا يذهب النهضوي إلى أكثر من استلال صفة «المدنية» التي يجدها لدى الطهطاوي وخير الدين التونسي، عند تطرقهما إلى موضوع المبادئ الدستورية، ومن خلعهما على «مجتمع مدني منشود». وهو يعبر عن إعجابه بهما، لأنهما أدركا «مدنية» المجتمع بصورة مبكرة، منذ أكثر من قرن من الزمن، وجعلها «جزءاً من نظريتهم السياسية»^(٣٣). النباهة نفسها يلاحظها «النهضوي» لدى محمد عبده، الذي آمن بـ:

«مدنية السلطة في المجتمع، ومدنية مؤسسات هذا المجتمع التي لا تفرق بين المواطنين بحسب معتقداتهم بل بحسب موقفهم من المجتمع ودورهم فيه»^(٣٤).

«نهضوي» آخر، وفي سياق دفاعه عن أسبقية رجالات النهضة المشاركة على المصريين منهم، يرى في فكر فرنسيس مراث الصياغة الأولى للمجتمع

٣٥ - للمصدر نفسه، ص: ٨٧. المدني، فيقول:

٣٦ - للمصدر نفسه، ص: ٨٠.

٣٧ - للمصدر نفسه، ص: ٩٠. «من المفيد (...) ان اقدم عن افكار واحد

من رواد حركة التنوير العربية في سوريا عن

المجتمع المدني، فرنسيس مراث (٠٠٠) وهو

اول متنور عربي يصوغ نظرية المجتمع المدني على نحو مترابط، بل

اكاد ازمع اننا لا نجد في الاديب التنويري العربي ما يعادل صياغة

المراث لهذه النظرية»^(٣٥).

والحال أن فرنسيس مراث، كما يقول الكاتب نفسه، اقتبس نظرية جان جاك

روسو في المجتمع المدني. ولن يفوتنا، في الصفحات اللاحقة، تشخيص هذا

الوجه من وجوه الخلل، أعني الانتساب إلى أزمان أوروبا الغابرة بحجة

التاريخانية. غير أننا نكتفي هنا بالإشارة إلى وجه ثانٍ يُؤسّر عليه أن حماس

«النهضوي» المنقطع التظير أنساه الأخذ بكافة تناقضات ومفارقات مفهوم

المجتمع المدني لدى روسو نفسه، وهذا أبسط الإيمان.

ب- المحور القومي - الناصري

يفرد القومي المحلّ الأول للنزاعات العربية - العربية التي أفضت إلى مظاهر

سلبية على صعيد مؤسسات المجتمع المدني؛ ف :

«الجماهير الشعبانية فيه (في المجتمع المدني، لاحظ الخلط: الجماهير داخل

وعاء المجتمع المدني) أصيبت بالإحباط الشديد لكثرة المعارك الخاطنة،

في المكان الخاطيء، وفي الزمن الخاطيء»^(٣٦).

ذلك أن الدولة القطرية المشرقية:

«عززت مواقعها ودورها وبنائها القطرية على حساب المجتمع المدني

الشمولي وبناء الوحدة القومية»^(٣٧).

قبل هذه الدولة القطرية، كان هناك:

«مجتمع مدني موحد في بلاد الشام (...) كما يؤكد الكم الهائل من

الوثائق التاريخية»^(٣٨).

ولا يغفل قومي آخر عن الإشارة إلى

٣٩ - المصدر نفسه، ص: ٦٠٦.

«دور المجتمع المدني في تحقيق الوحدة»، وإلى

٤٠ - المصدر نفسه، ص: ٦١٢.

«المطاردات التي تعرّضت لها الأحزاب لإقامة

٤١ - المصدر نفسه، ص: ٥٦١.

مؤسّسات المجتمع المدني الوحدويّة»^(٣٩).

٤٢ - المصدر نفسه..

٤٣ - المصدر نفسه، ص: ٨٠٢.

وإذ يناقش قومي ورقة حول المجتمع المدني في

الخليج، لا يجد بدءاً من إدانة الاعتداء على شعب العراق «إرادة تدمير مجتمعه المدني»^(٤٠).

أما الناصريّ، فلا صعوبة في تحزّر فحوى المدنيّ عنده؛ فكلّ ما عنده أنّ:

«تجربة عبد الناصر هي الأولى في الوطن العربيّ التي نظرت إلى الديمقراطية من منظور ديمقراطية لكلّ الشعب وليست ديمقراطية أثنائية»^(٤١).

وأنّ

«عبد الناصر رأى ضرورة إضافة البعد الاقتصادي للديمقراطية»^(٤٢).

لم يذوّب ناصريّنا هذا مفهوم المجتمع المدنيّ في الإطار الإيديولوجيّ الذي ينضوي تحته وهذه فضيلة يُحمد عليها إذا ما قورن بناصريّ آخر ينسب عصر ازدهار المجتمع المدنيّ إلى الفترة الناصريّة:

«الكلّ يتذكّر كيف أنّ تنظيمات المجتمع المدنيّ كانت نشطة وتتمتّع بقدر من الفاعليّة والحيويّة في الشارع العربيّ خلال الفترة الممتدّة من منتصف الأربعينات وحتى نهاية الستينات، وقبل أن تتفاقم الهزائم والإحباطات»^(٤٣).

ج - المحور الإسلاميّ المستقلّ، أو القريب من الإخوان

تنوّع المقاربة الإسلاميّة للمجتمع المدنيّ، وتفاوتت أحياناً، ولكنها تبقى، على اختلافاتها الواسعة، منحازة إلى ما أسماه التحديثيون ببنى التقليد، اجتماعيّة كانت أم سياسيّة.

٤٤ - المصدر نفسه، ص. ١٢٤. يقترح إسلامي مستقل استخدام مصطلح المجتمع

٤٥ - المصدر نفسه، ص. ١٣٠. الأهلي بدل المجتمع المدني، مستلهماً صيغة «أهل

الدولة» الخلدونية وما يقابلها من صيغ «أهل العصبية»

وأهل الصنائع والطرق إلخ... لكنه يعود فيضيف صفة «المدنية» على المجتمع المعني، بل لا يتردد أحياناً في توصيف العلاقات التي قامت بين أهل الدولة وجماعات الأمة أو مليلها بأنها «علاقة سلطات وسيطة محلية»، لا علاقة أندماج، تكتسب الجماعات من خلالها «هامشاً من الاستقلالية»^(٤٤). وهي علاقة، يرى الكاتب الإسلامي أنها استمرت حتى العهد العثماني ليلقي بذلك على المجتمع العربي الإسلامي سكيناً ودعة يخترقان التاريخ.

لذا فإنّ المفكر الإسلامي المستقلّ، خلافاً للتّحديثي، ولكن نزولاً عند الاستقطابية الثنائية إياها، يرى الخلاص في بُنى التّقليد: فعلى الرّغم من تهميشها على يد التّحديث، أمنت بنى التّقليد بنظره «جذور المجتمع المدني» (لاحظ العودة إلى «مجتمع مدني») في العمق التاريخي للوعي العربي، معلناً بذلك انحيازاً تاماً لها يظهر تعبيره التّفصيلي في مثل قوله:

«إنّ الوقف إذا ما ركّز على إحياء دوره غير مؤسسات وجمعيات مستقلة، ووفق الرؤية الخيرية - الاجتماعية والعلمية، فإنّه سيقوم بدور مهمّ في إحياء المجتمع المدني العربي الحديث، وفي إقامة توازن أكيد مع دولة عادلة ديمقراطية»^(٤٥).

كيف تتكوّن هذه المؤسسات والجمعيات المستقلة؟ في أيّ وسط تركز دعوتها؟ بين أبناء المهن؟، (أية مهن؟)، في الأحياء؟ ما هي الأنظمة واللوائح التي تعتمد عليها؟ هل يتم التّأطير فيها وفقاً لرؤية التّحديث أو التّقليد؟ وماذا تعني هذه بالضبط؟

أسئلة كثيرة يحتاج التأمل فيها إلى شيء آخر غير الإسقاط الإيديولوجي والانحياز إلى بُنى، تقليدية كانت أم حديثة.

يدافع إسلامي مستقل عن شركات تشغيل الأموال الإسلامية، بصفتها دعامة من دعامات المجتمع المدني، فيرى أنّ هذه الشركات التي تتعامل مباشرة مع المستثمرين، والتي لا ترتبط بالأجهزة المالية للبنوك الرسمية ولا تحكمها أنظمة الحكومة، تُعتبر امتداداً للممارسات التقليدية في الصعيد والمحافظات المصرية:

- ٤٦ - الإسلامي المستقل. هو طارق البشري، في «المجتمع المدني، محاولة للتشريح»، بقلم سامي زبيدة، الحياة ١٩٩٣/١/٢٨.
- ٤٧ - المجتمع المدني... ص ٥٥٥.
- ٤٨ - المصدر نفسه، ص ٥٥٦.

«حيث الزجل الذي يملك مذكرات للاستثمار لا يثق بإبداعها في البنوك، فيلجأ إلى أحد التجار أو أصحاب العقارات في منطقته الذي تربطه به علاقات شخصية، وبإمكان هذا الشخص استثمار مذكراته في مشاريع التاجر أو صاحب العقار على أن يعطيه جزءاً من الأرباح»^(٤٦).

أما الإسلامي القريب من الإخوان، فيرى أنّ النقابات المهنية التي يسيطر عليها الإخوان المسلمون المصريون (صيادلة، أطباء، محامون.. إلخ) هي إحدى مؤسسات المجتمع المدني، وقد دبت الحياة فيها منذ الثمانينات، أي منذ فوز الإخوان بغالبية لوائحها الانتخابية، فيقول:

«ارتبطت الحيوية الشديدة في العمل النقابي المهني بدخول التيار الإسلامي في هذه الانتخابات»^(٤٧).

ويعصف العلاقة بين الدولة وهذه النقابات مذ دبت فيها هذه «الحياة» فيرى أنّ:

«ازدياد تدخل الدولة في أعمال النقابات (...) يعطي انطباعاً بوجود مواجهة بين مؤسسة مدنية (للمجتمع المدني) وتسلط الدولة»^(٤٨).

وذلك دون حساب قطاعات أخرى نشطة في المجتمع المصري قد تكون معرضة هي أيضاً، بصفتها مؤسسات نقابية أو مهنية، لضغوط السلطة، منعاً لانتقالها والاستقلال.

أُدخل هذا المتغيّر الجغرافي في خانة الإسقاط السياسيّ / الإيديولوجي لغرض إجرائيّ فحسب هو المقارنة المباشرة بين نوعيّات مختلفة من الرّؤى يُنظر من خلالها إلى المجتمع المدنيّ بعقول لا تحكمها بالضرورة المعرفة المعلّنة بها.

في سياق عرضه لمؤسّسات المجتمع المدنيّ في البحرين، وجميعها من النوع الخيريّ أو التّنمويّ أو التّسائيّ، يقول أحد الباحثين إنّها ترمي إلى:

«تطوير مزاولة المهنة للأعضاء (...)، تقديم أوجه الرّعاية الاجتماعيّة للأفراد والجماعات (...). الدفاع عن الحقوق المهنيّة الاجتماعيّة والقانونيّة للأعضاء (...). تشجيع البحث العلمي»^(٤٩).

خاتماً بأنّ هذه المؤسّسات ما هي إلّا:

«كيانات اجتماعيّة تأسست في رحم المجتمع المدنيّ الذي تستقي منه شرعيّتها»^(٥٠).

بصرف النّظر عن الالتباس القائم بين هذه المؤسّسات بصفّتها مجتمعاً مدنيّاً، وبين «المجتمع المدنيّ» الذي وُلدت في «رحمه» هذه المؤسّسات، وهو آلتباس، في كثرة من الأشباه والأمثال لو شئنا الإحصاء... تبقى التّساؤلات قائمة: أولاً: عن مدى جدّيّة الرّغم بأنّ هذه المؤسّسات آستقت شرعيّتها من المجتمع؛ ثانياً: عن انحسار نشاطها إلى ما دون السياسيّ واكتفائها بالخيريّ والتّنمويّ؛ ثالثاً: عن غياب الحركات السياسيّة المطالبة بالعودة إلى الحياة البرلمانية في زحمة المؤسّسات المنسوبة إلى المجتمع («المدنيّ»).

في مكان آخر من الخليج يسقط احتكار التسمية المدنيّة عن مؤسّسات من هذا القبيل فيرى كاتب كويتيّ أنّ:

«الحركة الدستوريّة استخدمت مؤسسة عريقة من مؤسّسات المجتمع

٥١ - المصدر نفسه، ص ٥٩٧. المدنيّ التي يختص بها المجتمع الكويتي الا وهي الديوانية»^(٥١).

٥٢ - المصدر نفسه، ص ٥٩٨.

٥٣ - المصدر نفسه، ص ٥٨٨.

٥٤ - المصدر نفسه، ص ٥٨٩.

٥٥ - المصدر نفسه.

وماذا حلّ بالحركة الدستورية وتعبيراتها بعد نيلها العمل بالدستور ومطالبتها بالعودة إلى الانتخابات البرلمانية في أعقاب توقّف طويل؟ هل بقيت «دستورية»؟ والديوانية «مجتمعاً مدنيّاً»؟ أم أنّ إضفاء «دستورية» ما عليها يصدر عن الخوف على بقائها؟

ثمّ يعود الكاتب نفسه، ليعدّد مؤسّسات «المجتمع المدني» التي نشطت إبان الاجتياح العراقي للكويت وبعده، عصياناً ومقاطعةً وأعمالاً تطوّعية، فيرى مجتمعاً مدنيّاً في:

«القوى الشعبيّة، ومن أبرزها الجمعيات التعاونية الاستهلاكية، فضلاً عن الأحياء المختلفة من خلال المساجد أو العلاقات العائلية أو الشخصية أو السياسية»^(٥٢).

هذا هو «المجتمع المدني» عند كاتبنا: خليط غامض من هيئات آسثمرتها حركات سابقة للتعبير عن رأيها السياسي، (حالة الحركة الدستورية مع الديوانية)، ثمّ مزيج من المؤسّسات ذات المنفعة الخاصة (جمعيات تعاونية)، وعلاقات ضاربة الجذور في العشائرية من نوع «العلاقات العائلية والشخصية»^(٥٣)... تغني ربّما عن تعقيدات الحركة البرلمانية والضوابط التي يشترط العمل بموجبها.

يهون «المجتمع المدني» الكويتي بين يدي «المجتمع المدني» اليمني المتنزّل توّاً من القبيلة:

«القبيلة اليمنية هي أقدم مؤسّسات المجتمع المدني في اليمن»^(٥٤).

لماذا؟

«لأنّها حافظت على الاستقلال والاستقرار الاجتماعي عند غياب الدولة المركزية، ثمّ حدّت من طغيان الدولة وديكتاتورية الحكّام المستبدين، وخلقت أخيراً التوازن الذي يقلّل من طغيان القوات المسلحة»^(٥٥).

٥٦ - المصدر نفسه، ص، ٥٨٩. كما نرى فإن هذه الوظائف السياسية، ذات البعد

شبه الشمولي، أعظم من الدور المتواضع الذي تقوم به «الجمعيات الطوعية» في البحرين، لذا احتاجت القبيلة - المجتمع المدني في اليمن إلى من يؤازرها في مهمتها. فكانت الجمعيات، ثم الأندية والتقابات العمالية، فضلاً عن الأحزاب السياسية الوطنية والقومية واليسارية، شمالاً وجنوباً...^(٥٦) لتنصهر القبيلة بها وتشكل معها «مؤسسات المجتمع المدني» في اليمن الحديث!

لكل مجتمعه المدني أيضاً في المتغير الخليجي، إلا أن الجامع يُلخّص بما يلي: من عميل صالحاً، أو خيراً، ولاقى قبولاً، ثم انتصاراً على خصومه ببلوغه سلطة ما سُمي مجتمعاً مدنياً، أما غيره فلا وجود له... إلا بالإلحاق. إنه مهزوم ولذلك فلا اسم له.

٤ - «المجتمع المدني» رهن المسابقات النظرية

تتحكم بالمقاربة العربية لمفهوم المجتمع المدني مجموعة من المسابقات النظرية يعود الفضل في تثبيتها إلى التيار العريق الذي درج على تسميته، على تناقض الرؤى في إطاره، بالتيار العلماني (الليبرالي، التحديثي، ماركسي، إلخ...). وإذا استبعد - مؤقتاً - التيار المسمى تقليدياً، فبسبب تردده في استخدام مفاهيم الحداثة الدارجة علماً أنه لم يُعُد خارج دائرة المسؤولية تماماً مذ أخذ باستنفار تلك المفاهيم في سجلاته مع التيار العلماني - هذه السجلات التي لا تكاد تخرج، رغم رطانتها الحديثة، عن المفاضلة بين «الأصالة» و«الحداثة»...

التاريخانية هي أولى المسابقات. والمقصود بالتاريخانية، لدى تناول المجتمع المدني، الاعتقاد التاجز بأن ما نمرّ به الآن، كعالم عربي، يشبه إلى حد بعيد جداً ما مرّت به أوروبا عشية خروجها من عصورها المظلمة، القرون الوسطى. وإذا يُخلَص من التاريخانية فيألى عبرة مفادها ضرورة الاقتداء بمراحل التّهوض

- ٥٧ - المصدر نفسه، ص: ٦٦. الأوروبي، والأخذ بتفاصيلها... مع كل ما يفترضه هذا
- ٥٨ - المصدر نفسه، ص: ١٠٩. الأخذ من تفاض عن تعقيدات مجتمعاتنا وفوضاها.
- ٥٩ - المصدر نفسه، ص: ١٥٦.
- ٦٠ - المصدر نفسه، ص: ٧٠٣. يقول أحد التاريخائين:

«إن تاريخ هذا المفهوم (المجتمع المدني) في الفكر الغربي يمكن ان يلقي اضواء كثيرة على الصراع الدائر اليوم في مجتمعنا العربي حول قضيتي الدولة والمجتمع المدني»^(٥٧).

وينصح تاريخاني آخر بضرورة دراسة سلبيات ظاهرة المجتمع المدني في الغرب بغية

«تجنب هذه السلبيات في إطار عملية بناء المجتمع المدني في الوطن العربي»^(٥٨).

فيما يسترشد آخر برؤاد النهضة منوهاً بتشديدهم على

«أن ما يجري في أوروبا هو عين ما كان عندنا، وأن الاختلافات الظاهرية تعود إلى اختلاف المكان والزمان ليس إلا»^(٥٩).

ليس في ههنا ههنا إحصاء التنوعات التاريخية، فالغرض مما سبق هو الدلالة على أن التاريخانية حاضرة، تصريحاً أو تلميحاً، في معظم لحظات المقاربة «العلمانية». لكن التجسيد الأوفى نلمسه في نوع من البرنامج السياسي وضعه أحدهم وأسماه «عملية بناء المجتمع المدني»، وقد قسمها إلى مرحلتين: الأولى ذات أجل قصير، ويمكن

«التركيز [خلالها] على الأهداف والإجراءات البسيطة القابلة للتنفيذ بيسر»^{٦٠}؛

فيما الأجلان المتوسط والطويل

«يجب التركيز [خلالهما] على الأهداف والإجراءات البعيدة المدى والتي يتطلب إنجازها إحداث تحولات على صعيد البنى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في هذه الأقطار»^(٦٠).

٦١ - المصدر نفسه، ص: ١٥٥. إنَّ هذا البرنامج الواضح الكلمات الغامض المضامين

٦٢ - المصدر نفسه، ص: ٦٩٥. ذو بعد تقريبي طالما أنَّ الوحدات أو التراكيب العاصية

على التحليل لا تُقلق صاحبها الذي يكتفي بتقرير

ضرورة «إحداث تحولات» في بني اجتماعية واقتصادية لم يُدقق ملامحها: هل هي تقليدية؟ حديثة؟ خليط منهما؟ أم شيء آخر؟

مما يفضي بنا إلى المسبقة الثانية، وهي التحديث - التحديث باعتباره شرطاً لازماً للمجتمع المدني - وزوجه الحميم الديمقراطية: «يرتبط تطوّر المجتمع المدني بعملية التحديث»^(٦١). حبذا لو بقيت الصيغة عند هذا الحد من العمومية، لتوسعت حرّيتنا في التعاطي مع مسألتي المجتمع المدني والتحديث. ولكنّ الموضوع يتحوّل إلى ما يشبه أسبقية الدّجاجة على البيضة عند تناول بعض التفاصيل. فلدى الكاتب الواحد تجد المجتمع المدني شرطاً للتّحديث:

«كيفية صياغة مشروع تحديثي نهضوي عربي ينهض بالبلدان العربية ويدخلها في مسيرة التّقدّم الجديدة التي تسود العالم بأسره، ولا سيّما العالم المتقدّم الصناعي (...) هل هناك إمكانية لتحقيق هذا المشروع دون مجتمع مدني مؤهل، مجتمع حز ديمقراطي ولو جزئياً».

فيما التّحديث، في الصّفحة التالية، مرافق للمجتمع المدني، أو مشروع التّهضة عنده:

«لا يمكن تحقيقه إلاّ باعتماد إدارة حديثة، وبُنَى سياسية جديدة، أي دولة حديثة ومجتمع مدني حديث»^(٦٢).

نعم: «مجتمع مدني حديث» وحاشا القارئ أن يُدهش: أليست الحداثة أعلى مراتب «التعريب»؟

لكن يبقى، رغم حيرة الأسبقيات، أنَّ التّراكيب «الموروثة» التقليدية، هي من أهمّ العوائق المترتبة بالمجتمع المدني:

«إنّ التّكوينات الاجتماعية التي تقوم على أساس الإنجاز (غير القرابة

٦٣ - علي الكنز، «من الإعجاب بالدولة إلى اكتشاف الممارسة الاجتماعية»، مجلة المستقبل للعربي، عدد ١٥٨، نيسان ١٩٩٢، ص ١٧٧.

٦٤ - المجتمع المدني...، ص ٦٩٨.

تحوّلات كبرى نحو التحديث؛ ف :

٦٥ - المصدر نفسه، ص ٦٩٨.

«في كلّ مكان نلاحظ ظهور أنماط جديدة من العلاقات الاجتماعية [...] مبنية على منطق الحساب أكثر مما هي مبنية على منطق الإجماع العاطفي، مبنية على استراتيجيات أكثر من التجنيد. باختصار ثقافة القصد. [كذلك] نعرف في الواقع تحوّلًا عميقًا، فالأفراد (...) يتحوّلون بالتدرج إلى مواطنين»^(٦٤).

تحتاج هذه المسبقة إلى نقاش يكون مداره على تساؤلات عن ثلاثة:

١ - عن معنى التحديث: هل تكفي الإشارة إلى حداثة من قبيل حداثة الغرب الصّناعي ليمتلىء المعنى بمضمونه؟

٢ - عن حقيقته: هل يعني قيام أشباه مؤسسات في العالم العربيّ أنّها مؤسّسةٌ على الطّواعية والقوانين والفعاليّة؟

٣ - عن صلة التحديث التّلقائيّة بالديمقراطيّة: هل المؤسسات الأدخّل في الحداثة هي الأبعد من الاستبداد؟

التّخصّصيّة هي ثالث هذه المسبقات وهي الكفيلة، في نظر أصحابها، بتأمين الانتقال إلى المجتمع المدنيّ وتالياً إلى الدّيمقراطيّة. يقول أحد هؤلاء الدّعاة بأنّ الأساس الاقتصادي للمجتمع المدنيّ يجب أن يرتكز

«على دور أكبر للقطاع الخاص والمبادرات الفردية، يسمح للأفراد بإشباع حاجاتهم الأساسية بعيداً عن الدولة، التي يجب أن يقتصر تدخّلها في المجال الاقتصاديّ على وضع بعض القواعد التّنظيميّة للأنشطة الخاصّة»^(٦٥).

٦٦ - المصدر نفسه، ص ٧٠. لماذا التخصّصية؟ لأنها مرتبطة بالتعددية الحزبية لدى
٦٧ - المصدر نفسه، ص ٧٩. كاتب آخر:

«التخصّصية (...) تعكس القناعة بفشل
الحزب الواحد (...) وتعتدّ تجارب التطبيق الاشتراكي في الوطن
العربي»^(٦٦).

لذا، فإنّ الاتجاه نحو توسيع المجال أمام القطاع الخاصّ:

«يمكن أن يمثل أحد الأسس لبناء المجتمع المدني (...) الأمر الذي
يقلّل من قدرات الدولة على استتباع المواطنين من ناحية، ويدعم من
إمكانية استقلال قوى المجتمع المدني عن الدولة من ناحية ثانية»^(٦٧).

فهل الدولة المقصودة هنا هي نفسها التي يخطر في بال الداعي إعفاؤها من
الدور الاقتصادي؟ أي، هل هي هيكلية واضحة المعالم، قائمة على النظم
والقوانين، تقصد ما تعلن ولا تبطن ما تعمل؟ ألم تتحقّق التخصّصية في هذه
«الدولة» نفسها، منذ «انفتاحات» السبعينات، ولم يحرمها ذلك من احتكار
السلطة؟ ثمّ ماذا تعني هذه الدعوة عندما يتوقّع لهذه «الدولة» أن تقع في يد
السماسرة والمضاربين وأصحاب العقارات، هل التخصّصية في هذه الحالة سوى
إبقاء الخيرات حكراً على جماعات لا تتغيّر منها إلّا الأسماء...

تلك هي المسابقات الكبرى التي يحتكم إليها دعاة «المجتمع المدني»
العلمانيون: في ظلّها، أو بموازاتها، تتفتّح التعارضات، المتسببة بدورها بأنواع
من الثنائية الحادة أحياناً والعشوائية في معظم الأحيان.

فبحسب موقع الداعي إلى «المجتمع المدني»، النظريّ أو السياسيّ، تجد له،
ولـ «مجتمعه المدني»، عدوّاً، يتطلّع إلى وضعه في مصفّ القطب النقيض.
وعليه فإنّ القطب الديني هو خصم «المجتمع المدني» الأوّل باعتبار أنّ القوانين
الوضعية هي أساس المجتمع المدني. ولأنّه كذلك فـ

«إنّ الدساتير التي تستند إلى الشريعة كمصدر للتشريع دون القانون

٦٨ - إيليا حريق، «لا تكتمل الدعوة إلى مجتمع مدني ما لم نلاحظ ما هو املي وتقليدي، الحياة، ١٩٩٢/١٢/١٥.

٦٩ - المجتمع المدني، ص ١٤٦.

٧٠ - المصدر نفسه، ص ٢٤٤.

٧١ - المصدر نفسه، ص ١٣٢.

٧٢ - المصدر نفسه، ص ٢٤٤.

الوضعي لا يمكن ان تجد فيها مجتمعا مدنيًا» (٦٨).

في السياق نفسه يأتي فصل الذين عن الدولة لأن

«المجتمع المدني نشأ من خلال النضال الذي خاضته طلائع البرجوازية الأوروبية للفصل بين المدني والكنسي (...) هذا هو المعنى الدقيق لنقيض كلمة "المدني"، وهو المعنى نفسه في فصل الذين عن الدولة» (٦٩).

والمجتمع المدني، هو ما يقابل مجتمع الدولة، إذ إن

«مجتمع الدولة هو المؤسسات والهيئات التي تتألف منها او تشرف عليها الدولة، وتضم هذا العديد من الأفراد والجماعات. القطاع العام» ،

فيما المجتمع المدني هو

«الأفراد والهيئات غير الرسمية بصفاتها الاجتماعية كعناصر فاعلة في معظم المجالات» (٧٠).

كذلك لا يخلو قطب ريفي - قبلي مفترض من مقارعة القطب المدني،

فيقترح أحدهم

«نسبة المجتمع المدني إلى المدينة ليس للقرابة اللغوية فقط، ولكن لأن المدينة (...) إنما هي الميدان الذي تتبلور فيه الجماعة» (٧١).

ولا يضيق الأمر على أحدهم فيقارن بين مجتمع مدني رسمي وآخر غير

رسمي ، ينحاز إليه بطبيعة الحال، باعتبار أن

«المجتمع المدني الرسمي يتركب من احزاب ونقابات وجمعيات تديره نخبات ثقافية وتكنوقراطية واعيان وشخصيات علمية [...] وأن المجتمع المدني غير الرسمي (...) يعاني ظروفًا معيشية صعبة في محيط المدينة وحياء الضفيح والأرياف» (٧٢).

أخيراً لا آخراً يبدو القطب الطائفي أحد أكثر التعارضات لفتاً للانتباه. فلقد

٧٢ - نصري المملوك، «قيادة حوار عقلائي ينقل للمجتمع الطائفي إلى المجتمع المدني»، الحياة، ٢٧ و ٢٨ كانون ثاني ١٩٩٣.

جاء، مثلاً، في سياق دعوة لإخراج أحد الأحزاب اللبنانية من مأزقه، حثّ على تبني المجتمع المدني في وجه المجتمع الطائفي وذلك بتقرير أنّ اتّفاقيّة الطوائف لا يمكن أن تؤسّس لحياة سياسيّة سليمة ومستقرّة،

فينصح صاحب الدعوة باستكمال

«النضال سياسياً من أجل العبور إلى الحالة الضخية (...) فإحياء مؤسسات الدولة كجسر عبور لا باس به من دولة الطوائف إلى الدولة المدنية والمجتمع المدني».

مضيفاً على سبيل الاقتراح إنشاء هيئة تضع آليّة مرحليّة لإلغاء الطائفيّة السياسيّة وذلك بأن يוכל إليها أن

«تضع تصوّراً يساعد على انتقال المجتمع والدولة من حالة المجتمع الطائفي والدولة إلى المجتمع المدني والدولة المدنية»^(٧٣).

هكذا، فإنّ الخصومة هي التي تُعرّف «المجتمع المدني»، تُحدّد وظائفه والمقولات المرفقة به ليغدو مفهوماً حربيّاً بامتياز، يحرك المتاريس... لا مضمون له إلّا بقيّة بارود ماضي الحروب الآتية!!

*

عقدة «ما العمل؟» على سبيل الختام

ليست أزمة التعاطي العربي مع مفهوم من قبيل «المجتمع المدني» في تعدّد «وجهات النظر» أو تباينها؛ فلو كان الأمر كذلك لما صحّ أصلاً الحديث عن أزمة. بيت الأزمة في «قصور» النظر العربي، للأسباب التي عرضنا لها، آنفاً، عن الإحاطة بموضوع نظره.

فتعريفات المجتمع المدنيّ التي تزخر بها الأدبيّات العربيّة هي ترجمات لا ضابط لها لتعريفات غربيّة تنتسب إلى مراحل مختلفة من مراحل تطور هذا المفهوم. كأن لا فرق بين «المجتمع المدنيّ» كعنوان لما آل إليه انفصال الشأنيّ الدينيّ والزمنيّ و «المجتمع المدنيّ» كمقابل لـ «المجتمع الطبعيّ» والمجتمع المدنيّ بصفته امتداداً ميتافيزيقياً للدولة (هيجل) أو نقيضاً لها (ماركس) وصولاً إلى المجتمع المدنيّ الغرامشي. أمّا مرّد ذلك، فعلى الأرجح وفي كثير منها، إلى انهزام مثقّفينّا أمام حائلين يحولان دون «المجتمع المدنيّ» هما: الدين لإعاقته حصول الحداثة حاملة الحرية، والدولة لاحتكارها الحرية. وإن صحّ ما نذهب، إخالنا لا نشتطّ كثيراً في اعتبار فوضى المعاني التي يسهل معها امتشاق التعريفات عشواء والركون باطمئنان إلى ثنائية التقليد/الحداثة، خميرة هذا الانهزام المتجددة.

كان أوّل الآخذين بهذه الثنائية «العلمانيّين»، وعنهم أخذها

الإسلاميون؛ وأوّل من تفتّظ إليها من هؤلاء
إسلاميّو «النهضة» التونسيون الذين توسّلوها في
رَدِّهم على الحكومة وفي محاولتهم «إشاعة»
المجتمع المدنيّ بعد أن حسبته الدولة خاصتها

«واضعةً في اعتبارها كل المطالب الاجتماعية
والسياسيّة لأحزاب المعارضة، مضيضةً إليها،
ولأوّل مرّة، استعدادها لدعم المجتمع
المدنيّ»^(٧٤).

٧٤ - عيد القادر زغل،
«مفهوم المجتمع المدني
والتحول نحو التعددية»، في
غرامشي وقضايا المجتمع
المدني، مؤسسة عيال
للدراسات والنشر، الطبعة
الأولى ١٩٩١، قيرص، ص
١٤٢ - ١٤٣.

٧٥ - برهان غليون، «بناء
المجتمع المدني العربي، دور
العوامل الداخلية
والخارجية»، مجلة
للمستقبل العربي، عدد ١٥٨،
نيسان ١٩٩٢، ص: ١٠٥.

بعد ذلك، هان على المثقف العربي أن يدعو
إلى «المجتمع المدنيّ» وإلى الاستقلال به، دون
أن يُعرّب مفهومه أصلاً. ويردّ برهان غليون ذلك إلى ثلاثة أسباب:

- الأول:

«جدة استخدام هذا المصطلح [و] افتقار مستخدميه أنفسهم لمعرفة
جميع المعاني والسياقات التي ارتبط بها» ،

- الثاني:

«التبدّل السريع في المضمون الخطريّ للمصطلح الناجم عن تبدّل
الترجمة العمليّة السريعة أيضاً لمجتمعاتنا» ،

- الثالث:

«استخدام المجتمع المدنيّ ارتبط ارتباطاً كبيراً في مجتمعاتنا الزاهنة
بالسّجال السياسيّ العقيدّيّ والعمليّ»^(٧٥).

وثالث هذه الأسباب هو الأهمّ - برأيي - إذ إنّ هذه الصفة
السجاليّة زجّت بمَدَنِيَّة المجتمع المنشودة في لجة الممارسات التي
تساوي بين رفع راية الديمقراطية والسعي إلى السلطة، وفي خضم

٧٦ - هشام شرابي، النقد الحضاري للمجتمع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٠، ص: ٨٦.

صراعات المفاهيم الإيديولوجية المنقطعة - في الفكر العربي - عن أصولها المعرفية الصحيحة.

وما يعزّز سجالية هذا المفهوم أنّ المثقّف

العربيّ تغلب عليه صفة الكائن الهجين: فلا هو تاق إلى أن يصبح ناقداً نفاذاً حرّاً من التبعات الآنية، ولا تخلص من سطوة السيف والغرض السياسيّ المباشر، بل هو في منزلة بين المنزلتين، يُسخّر ما يشبه إنتاج المعرفة لمرمى، ولو رمزيّ، إلى سلطة ما: لذا، لا يجدُ بُدّاً من الاستقرار على مرجعية ما، ولو وهمية، تؤكّد شرعية «موقعه الثقافيّ»، وتمدّه بالشروح النظرية الكفيلة، على ما يتوهم، كفايته مؤونة الهامشية. وهو إذ يخرج عن طوع مرجعيّته فلا يفعل ذلك إلّا مشافهة. أمّا في النصّ - البرهان فتراه عاكفاً على المبادئ الكبرى التي تحمي علاقاته الصغرى التي يكلؤها - بالطبع - خارج النصّ.

من هنا، ينحاز المثقّف العربي إلى حادثة لا يعرف معناها بالضبط، بل يقوم بترجمتها لغويّاً دون أن يحيط بدلالاتها فيحدث

«إنّ اللغة اللاحداثيّة تُخضِع الفكرَ الجديدَ المترجمَ قاموسياً إلى نظام معانيها وتراكيبها المهيمنة»^(٧).

إنّهُ، دون أن يحيط بدلالاتها، لا يميّز بين دولة قانون وأنظمة حكم وسلطات قائمة وحكومات متعاقبة، ولا ينظر إلى الثقافات إلّا على أنّها مؤسسات تدافع عن حقوق مجموعات مهنيّة، ولا يرى في الأحزاب، خاصّة المعارضة منها، سوى مؤسسات تُكْمَلُ «اللعبة» الديمقراطيّة: فلا انشقاقات (بسبب اختلاف الرأى) ولا صراعات ولا أمناء عامّون

أصحاب أملاك، ولا أنظمة داخلية قاهرة... وفوق ذلك فهذه الهيئات أو التكوينات، في اعتباره، «حديث» وحرّة من القبيلة والعائلة والطائفة ومصالح الشركات المضاربة، بُني مجدها بسواعد المنضوين تحت لوائها ومن ثمّ فهي المؤهّلة لبناء «مجتمع مدني».

كذلك، فخلاصة القول أنّ مجتمعاتنا، ومعها «المجتمع المدني»، تحتاج عند مقاربتها، إلى شيء آخر غير ثنائية التقليد/ التحديث - ممّا يملّي على المثقّف، معاصر هذه المجتمعات، التّخلص من عقدة «ما العمل؟» المستبدة به، أو بالأحرى صياغة هذا السؤال في سياق المدى الرّحب وإطلاق العنان لحريّته الثّقافيّة، أساساً للديمقراطيّة في الممارسة: حريّة لا يهدّدها الغموض والالتباس والفوضى، ولا الاستعجال إلى لعب دور ما، بحجّة ضмор فسحة الأمل.

مجتمع طول البقاء

على سبيل التقديم

٥

حروب المجتمع المدني الآتية

التعريف على قلق

٧

التبشير الديمقراطي

١٤

الإسقاطات الإيديولوجية - السياسية

١٦

المجتمع المدني رهن المسابقات النظرية

٢٥

عقدة «ما العمل؟»

على سبيل الختام

٣٣

آنذاك أطلّ أنطونيو غرامشي على المُثقفين
العرب مُعزّياً بهزيمة ١٩٦٧ وهادياً إلى «المجتمع
المدني» فلم يتمالك عامّتهم من التعزّي ومن
الاهتداء وكان أن صدر كلّ فريق منهم على
القليل الذي نُمي إليه من مفهوم «المجتمع المدني»
لحساب دينه السياسي حتّى لم يعد من سبيل إلى
تعريب «أصيل» هذا المفهوم من «الدخيل» عليه...



9 782910 355128

ISBN: 2-910355-12-8

